المحاضرة الخامسة: التأصيل التاريخي لفقه النوازل.

بادئ ذي بدء، ينبغي التمييز بين الفتوى والنوازل، فالفتوى عبارة عن أسئلة مباشرة مجردة عن سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي .أي :تكون الفتوى سؤالا مباشرا يوجه من قبل المستفتي إلى المفتي طلبا للجواب والمشورة والرأي، بمعزل عن النص الإطار والسياق الواقعي . ومن ثم، يجيبه المفتي، غالبا، بجواب مختصر ومركز، ولاسيما في مجال العقائد والعبادات والمعاملات.وقد ظهرت الفتوى – كما هو معلوم –مع فجر الدعوة الإسلامية، بظهور أول مفت في تاريخ الإسلام، وهو النبي محمد صلّ الله عليه و سلم، وإن كان اع تعالى قد تولى بنفسه الإفتاء في كثر من الآيات القرآنية " :**يستفتونك .قل الله يفتيكم في الكلالة**[1] ، وقوله عز وجل: **يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن"**[2] وبعد ذلك، انتشرت الفتاوى أو الفتاوي في العالم الإسلامي شرقا وغربا، ومازال الإفتاء مستمرا إلى يومنا هذا[3].

أما فقه النوازل، فهو عبارة عن وقائع وأحداث مستجدة وشائكة ومعقدة ومرتبطة بساقها النصي والتاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والثقافي والعلمي، تتطلب أجوبة فورية، في ضوء المذهب المالكي وأدلته التشريعية، بمراعاة أحوال العصر وأعرافه وتقاليده وظروفه .ومن ثم، فقد ظهر هذا الفقه في الغرب الإسلامي، وبالضبط في الأندلس، والمغرب الأقصى، وشمال أفريقيا .ويعني هذا أن فقه النوازل إنتاج مغاربي بامتياز[4].

---

1 – سورة النساء، الآية 196.

2 – سورة النساء الآية 129.

3 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص22.

4 – نفسه.

1- فقه النوازل في الأندلس:

كان الاتجاه النوازلي معروفا في الأندلس، منذ مرحلة مبكرة، مع مجموعة من طلبة الإمام مالك، أمثال :يحي بن يحي الليثي[1]، و زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون[2]، و الغاز بن قيس، و عبد الرحمن بن دينار، وأخيه عيسى بن دينار و أبنائهما و حفدتهما .ومن ثم، لم يصل إلينا كتاب نوازلي مدون، بل وصلت إلينا شذرات متفرقة عبر الرواية و السند، كما يظهر ذلك جليا في كتب الفهارس والبرامج والمشيخات وغرها من المؤلفات والمصنفات[3]. ومنذ القرن الثالث الهجري، والقرون بعده،

---

1 – أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، وسمع من يحي بن مضر القيسي، ثم ارتحل إلى المشرق وعمره 28 عامًا، فسمع الموطأ من مالك ولازمه، ثم سمع من الليث بن سعد في مصر، ومن سفيان بن عيينة في مكة، ومن عبد الرحمن بن القاسم العتقي وعبد الله بن وهب .كان يحي بن يحي ممن نشروا مذهب مالك في الأندلس، وإليه انتهت رياسة المذهب فيها،، ووصفه مالك بأنه عاقل الأندلس، وعدّه محمد بن عبد الله بن لبابة القرطبي راوي الأندلس، وروى عنه ابناه إسحاق وعبيد الله ومحمد بن وضاح وزياد بن محمد بن شبطون، وبقي بن مخلد وغيرهم .ذكر ابن عبد البر أنه صارت إليه الفتيا في الأندلس بعد عيسى بن دينار، وقد توفي يحي بن يحي بقرطبة، ودفن بها في 22 رجب 234 هـ. للمزيد من التفاصيل أنظر: – الذهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (توفي748هـ/1374م)، **سير أعلام النبلاء**، أشرف على تحقيق الكتاب وأخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، تحقيق الجزء 9: كامل الخرّاط، ط11، دار الرسالة، بيروت، لبنان، 1417هـ/1996م، ج10، ص519.

2 – هو أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن اللخمي الشهير بـ شَبَطون) المتوفي سنة 193 هـ) هو فقيه ومُحدّث أندلسي.سمع شبطون من مالك ومن والد زوجته القاضي معاوية بن صالح وعبد الله بن عقبة والليث بن سعد وسليمان بن بلال وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الله بن عمر العمري ويحي بن أيوب وأبي معشر وموسى بن علي بن رباح ومحمد بن عبد الله بن عمر الليثي والقاسم بن عبد الله وإسماعيل بن داود وهارون بن عبد الله ومحمد بن أبي سلمة العمري وأبي معمر بن عباد بن عبد الصمد صاحب أنس وعبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة وابن أبي داود وسفيان بن عيينة وعمرو بن قيس وابن أبي حازم، وروى عنه يحي بن يحي الليثي الموطأ قبل أن يرحل يحي عن الأندلس ثم رحل فأدرك مالكا فرواه عنه إلا أبوابا في كتاب الآعتكاف شك في سماعها من مالك فأبقى روايته فيها عن زياد عن مالك .عرض هشام الرضا على شبطون القضاء، فأبى وفرّ بنفسه، فأمّنه هشام فرجع إلى قرطبة .وكان هشام الرضا يؤثر زياداً ويكرمه ويخلو به ويسائله عما يعن إليه من أمور دينه، فيأخذ برأيه ويبالغ في بره. احتل شبطون منزلة رفيعة في المذهب المالكي، لما كان له من أثر كبير في نشره والذب عنه في الأندلس، فقد ذكر الذهبي أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الجزيرة الأندلسية، وقبل ذلك كانوا يتفقهون للأوزاعي، وغيره .كما أنه أول من أدخل إلى الأندلس موطأ مالك بعد أنه سمعه منه، وقال عنه تلميذه يحي بن يحي الليثي أنه أول من أدخل الأندلس علم السنن ومسائل الحلال والحرام .وكان أهل المدينة يسمون زيادًا فقيه الأندلس، كما قال عنه تلميذه يحي بن يحي :"كان زياد واحد زمانه، زاهداً وورعاً."، ولشبطون مؤلفين أحدهما شمل ما سمعه من مالك، والآخر سمّاه "الجامع" وصفه ابن عتاب قائلاً : "وهو كتاب غريب يشتمل على علم كثير". للمزيد من التفاصيل أنظر: – الذهبي ، المصدر السابق، ج9، ص311.

3 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص23.

ظهرت مؤلفات عدة في فقه النوازل من الصعب الإحاطة بها؛ نظرا لكثرتها وتنوعها وتعدد مواضيعها، بل ضاع الكثر منها بسبب الفتن والحروب وطرد المسلمين من الأندلس[1].

– كتب فقه النوازل في الأندلس :

والمعروفة بـ : (**الإعلام بالمحاضر والأحكام وما يتصل بذلك مما ينزل عند القضاة والحكام)**

– **نوازل أبو محمد عيسى بن دينار بن واقد الغافقي** القرطبي(توفي 212 هـ):

فقيه الأندلس ومفتيها، ترجع أصول عيسى بن دينار إلى طليطلة، وقد ارتحل عيسى بن دينار عن الأندلس إلى الحج في عهد هشام الرضا، ولزم عبد الرحمن بن القاسم العتقي صاحب مالك بن أنس مدة،وسمع منه عشرين كتابًا منها كتاب "الهدية" في الفقه .

عدّه محمد بن عبد الله بن لبابة القرطبي فقيه الأندلس، وقال عنه الذهبي :"كان صالحًا خيرًا ورعًا، يذكر بإجابة الدعوة." كما قال عنه ابن وضاح أنه : "هو الذي علم أهل الأندلس الفقه .وقال الضبي عن زهده أنه :"صلى الصبح 40 سنة بضوء العتمة." كان عيسى بن دينار ميّالاً إلى ترك الفتيا بالرأي، وترجيح الأخذ بالحديث،إلا أنه كان قليل رواية الحديث .وقد تولى عيسى بن دينار قضاء طليطلة في زمن الحكم الربضي توفي عيسى بن دينار عام (212 هـ)، في طليطلة وفيها دفن[2].

– نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغر اللخمي اللورقي(توفي 216 هـ) ،

– وزهرة الروض في تلخيص تقدير الفرض لأبي الحسن علي بن محمد بن باق الأندلسي(عاش بعد 219هـ) .

– أجوبة عبد الله محمد بن أيوب بن بسام المالقي(ت وفيبعد 220 هـ)

– فتاوي القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد(توفي 220 هـ)

– نوازل أبي علي حسن بن زكون (توفي 223 هي)

---

1 – نفسه.

2 – للمزيد من التفاصيل أنظر: – الذهبي، المصدر السابق، ج10، ص439.

- نوازل أبي عبد الله بن الحاج التجيبي القرطبي الشهيد(ت 227 هـ) ، والمسماة بي(**الفصول المقتضبة في الأحكام المنتخبة**).

- أحكام أبي حفص عمر بن القيسي البلنشي المعروف بابن واجب (توفي 229 هـ).

- نوازل أبي الوليد هشام بن أحمد الهلالي الغرناطي المعروف بابن بقوي (توفي 230 هـ)

- نوازل البطليوسي(توفي 231 هـ).

- نوازل ابن ورد التميمي(توفي 240هـ).

- أجوبة الحكام فيما يقع للعوام من نوازل الأحكام لابن حنكالش إبراهيم بن أحمد الغرناطي(توفي 297هـ).

- الحديقة المستقلة النضرة في الفتاوى الصادرة عن علماء الحضرة لجامع مجهول

- نوازل أحمد بن زياد شبطون(توفي 312هـ).

- نوازل وأحكام ابن جرير فضل بن سلمة(توفي 317هـ).

- نوازل ابن أبي زمنين(توفي 377هـ).

- نوازل أبي أيوب سليمان بن محمد بن بطال البطليوسي(توفي 402 هـ)

- نوازل عيسى بن سهل الأسدي(توفي 416 هـ) ، والمسماة (**الإعلام بنوازل الأحكام**)

- مسائل ابن زرب لتلميذه القاضي أبي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث القرطبي(ت 427 هـ)

- نوازل ابن مالك ابن قطبي(توفي 460 هـ)

- نوازل أبي المطرف الشعبي المالقي(توفي 479هـ)، والمسماة بنوازل الشعبي أو نوازل الأحكام

- نوازل أبي الوليد الباجي(توفي 494 هي).

- نوازل القاضي أبو محمد عبد الله بن أحمد بن دبوس الزناتي اليفرني(توفي بعد 511هـ)،

- المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام لأبي الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي القرطبي(توفي 606 هـ)

- تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام لابن المناصف محمد بن عيسى بن محمد بن إصبغ الأزدي(توفي 620هـ)
- نوازل ابن طركاط أبو الفضل العكي(توفي 854هـ).
- نوازل محمد بن محمد بن محمد أبو بكر بن عاصم الغرناطي الشهيد(829هـ).
- فتاوى أبي القاسم محمد بن سراج الأندلسي(توفي 848هـ).
- نوازل أبي سعيد فرج بن لب الغرناطي(توفي 912 هـ)
- العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام لأبي القاسم سلمون بن علي بن سلمون الكناني الغرناطي (توفي 969هـ).
- فتاوى أبي إسحاق الشاطبي (توفي 970هـ).
- نوازل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن القباب (توفي 991هـ).

وغرها من كتب النوازل والفتاوى الضائعة التي لم تصل إلينا بعد يتبين لنا، مما سبق ذكره، أن مؤلفات النوازل كثرة في الأندلس، يصعب استقصاؤها وتحديدها بدقة؛ نظرا لكثرة ما ضاع منها، ولها إشارات هنا وهناك في كتب النوازل والفتيا لدى العلماء المتقدمين والمتأخرين[1].

2- فقه النوازل في المغرب:

- عصر الأدارسة:

عرف المغرب المذهب المالكي منذ عهد الأدارسة .ويعد كتاب(**الموطأ**) لمالك أول كتاب للحديث دخل إلى المغرب على يد القاضي عامر بن محمد القيسي الذي سمع عن مالك والثوري، ونقل مؤلفاتهما إلى طلبته وعلماء عصره .كما يعتبر دراس بن إسماعيل (ت 329 هـ) أول من أدخل كتاب(**المدونة** 29)إلى المغرب، وساهم في انتشار المذهب المالكي بشكل كبر .ويقول عنه عبد الله كنون :"وهو ممن أدخل مذهب مالك إلى المغرب، وكان الغالب على أهله مذهب الكوفيين .وكان

1 - جميل حمداوي، المرجع السابق، ص24.

رحمه الله فقيها محدثا حافظا، من أهل الفضل والدين".[1] ومن الأسباب التي جعلت المغاربة يقبلون على المذهب المالكي، منذ عهد الأدارسة إلى يومنا هذا، توجه رحلات الحجاج المغاربة إلى مكة والمدينة، وعدم تجاوزهما إلى مدن العراق التي انتشر فيها المذهب الحنفي، والتمدن الحضاري، وتعدد الأعراق والملل والنحل. كما يتشابه المغرب مع بلاد الحجاز في البداوة والبساطة، وعدم تأثره بآثار الحضارة المدنية كالتي عرفتها العراق .وفي هذا، يقول ابن خلدون" :وأما مالك رحمه اع، فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس، وإن كان يوجد في غرهم إلا أنهم لم يقلدوا غره إلا في القليل، بما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار علم ومنها خرج إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة وشيخهم وإمامهم مالك وشيوخه من قبله، ولتلاميذه من بعده فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غره ممن لم تصل إليهم طريقته. . .وأيضا فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم، ولم يأخذه تفسخ الحضارة وتهذيبها كما وقع في غره من المذاهب .ولما صار مذهب الإمام مالك علما مخصوصا عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيل إلى الاجتهاد والقياس فاحتاجوا إلى تنظر المسائل في الإلحاق وتفريقها عند الاشتباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذاهب إمامهم، وصار ذلك كله يحتاج إلى ملكة راسخة يقتدر بها على ذلك النوع من التنظر أو التفرقة وإتباع مذهب إمامهم فيهما ما استطاع أو وهذه الملكة هي علم الفقه، لهذا العهد وأهل المغرب جميعا مقلدون لمالك رحمه الله. ومن أهم فقهاء المذهب المالكي، في عهد الأدارسة، أبو محمد عبد اع بن إبراهيم بن محمد الأصيلي(ت 392 هـ) ، الإمام المحدث راوية البخاري، وأحد أهم حفاظ مذهب مالك؛ و عبد الرحيم بن أحمد الكتامي من سبتة، والمعروف بابن العجوز، كنويته أبو عبد الرحمن، وهو من علماء المذهب المالكي وحفاظه الكبار، سمع عن ابن زيد كتاب **النوادر** و**المختصر** وغرهما .دون أن ننسى

1 - نفسه، ص25.

أبا عمران الفاسي(ت 430 هـ) الذي كان يعد من أهم حفاظ المذهب المالكي، وقد ألف كتاب **(التعاليق على المدونة.)**

– فقه النوازل عند المرابطين:

تميز عصر المرابطين بالانشغال بالفقه المالكي، والاهتمام بعلم الفروع .وفي هذا السياق، يقول عبد الله كنون " :ومهما يكن من أمر، فإن علم الفقه على مذهب الإمام مالك الذي سجلنا توطده في العصر السابق قد واصل تقدمه في هذا العصر، وعقدت المجالس الحافلة في كل من سبتة وفاس ومراكش للمناظرة عليه. " وقد كان الأمراء المرابطين مالكيين بامتياز.

وقد ظهر كثر من الفقهاء والحفاظ والمشاورين المالكيين، أمثال :عبد الملك المصمودي، وإبراهيم بن جعفر اللواتي الملقب بابن الفاسي، وعبد الله بن سعيد الوجدي، ومنصور بن مسلم بن عبدون الزرهوني، وعبد الله بن محمد بن إبراهيم اللخمي النكوري، وعبد الله بن أحمد بن خلوف الأزدي السبتي المعروف بابن شبونة، وعبد المنعم بن عبد الله بن علوش المخزومي الطنجي، وأبي عبد الله بن محمد الأموي السبتي، وإبراهيم بن أحمد البصري.[1]

ويعد القاضي عياض من أهم الفقهاء النوازليين في المذهب المالكي إبان العصر المرابطي، وقد عاصر الدولتين المرابطية والموحدية، ومن أهم كتبه في هذا الشأن :الأجوبة المحبرة على الأسئلة المتأخرة؛ وأجوبة القرطبيين، والنوازل القضائية، ومذاهب الحكام في نوازل الأحكام، وقد جمع فيه ابنه محمد أجوبته فيما نزل في أيام قضائه من نوازل الأحكام. وعليه، فقد تميز فقه النوازل في عصر المرابطين بغلبة علم الفروع عليه، والاستشهاد بفتاوى الإمام مالك، والرجوع إلى المدونة، والاستدلال بالأقوال المشهورة لابن القاسم، فضلا عن الأئمة والرجال والحفاظ المالكيين الآخرين . . .ونادرا، ما كان الاستدلال بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأصول الفقه. وفي هذا السياق، يقول لحسن اليوبي " :والتصنيف المأثور عن فقهاء المالكية في هذا الباب هو الفتوى أولا بقول مالك في الموطأ،

---

1 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص24.

فإذا لم يوجد أخذ بقوله في المدونة بحجة أنه الإمام الأعظم .فإذا كانت المسألة ذات أقوال أو روايات، فالفتوى والحكم بقول مالك المرجوع إليه، بخلاف البعض الذي رأى أن القول المرجوع إليه هو قول ابن القاسم :فإذا لم يوجد قول لمالك في المدونة أخذ بقول ابن القاسم فيها، ثم بقول غره فيها، ثم تأتي بعد ذلك أقوال أهل المذهب حسب درجاتهم في الرواية. وحجتهم في اعتماد المدونة صحتها، وفي طرر التهذيب لأبي الحسن الطنجي أن قول غر ابن القاسم في المدونة أولى من قول ابن القاسم في غرها .وذلك لصحتها. ومنعوا الفتوى من الكتب الغريبة التي لم تشتهر حتى يعلم صحة ما فيها .وكذلك الكتب الحديثة التصنيف التي لم يتم تحقيق نقولها عن الكتب المشهورة، ولم تعلم عدالة مصنفيها، كما منعوا الفتوى من حواشي الكتب إذا كانت غريبة النقل وبخط من لايوثق به . وهكذا، فقد كان عصر المرابطين عصر ازدهار فقه النوازل، ليس في الأندلس فقط، بل في البيئة المغربية كذلك[1].

– فقه النوازل عند الموحدين:

مال الموحدون إلى المذهب الظاهري لابن حزم، إذ أمر يعقوب المنصور بحرق كتب الفروع تنفيذا لخطة المهدي بن تومرت، ومنها :مدونة سحنون، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي، وغرها من المؤلفات الأخرى التي تمثلت المذهب المالكي .وفي هذا، يقول عبد الواحد المراكش ، وفي أيامه المنصور الموحّدي انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسولا لله صلى الله عليه وسلم، والقرآن، ففُعل ذلك، فأُحرق منها جملة في سائر البلاد؛ كمدوّنة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد، ومختصره، وكتاب التهذيب للبَيرَاذعي، وواضحة ابن حَبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شاهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس، يؤتى منها بالأحمال فتوضع، ويطلق فيها النار.

---

1 – جميل حمداوي، المرجع السابق، ص24.

وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعّد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة؛ الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن البزار ومسند ابن أبي شيبة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي؛ في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة .فأجابوه إلى ذلك وجمعوا ما أمرهم جمعه؛ فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه . وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب وحفظه الناس من العامة والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكسا والأموال. وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك، وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث .وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا، ومن المعلوم أن المذهب الظاهري قد أنكر القياس، وأبطل العمل به، واكتفى بدراسة الفقه في أصليه العظيمين :القرآن والسنة .وقد جعل علماء الظاهرية المدارك كلها منحصرة في النصوص والإجماع، وردوا القياس الجلي والعلة المنصوصة إلى النص، لأن النص على العلة نص على الحكم في جميع محالها .وكان إمام هذا المذهب داود بن علي وابنه وأصحابهما...ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمته، وإنكار الجمهور على منتحله، ولم يبق إلا في الكتب المجلدة، وربما يعكف كثر من الطالبين ممن تكلف بانتحال مذهبهم على تلك الكتب يروم أخذ فقههم منها ومذاهبهم فلا يخلو بطائل ويصر إلى مخالفة الجمهور وإنكارهم عليه، وربما عد بهذه النحلة من أهل البدع بنقله العلم من الكتب من غر مفتاح المعلمين. وقد فعل ذلك ابن حزم بالأندلس على علو رتبته في حفظ الحديث، وصار على مذهب أهل الظاهر، ومهر فيه باجتهاد زعمه في أقوالهم .وخالف إمامهم داود، وتعرض للكثر من الأئمة المسلمين، فنقم الناس ذلك عليه،وأوسعوا مذهبه استهجانا وإنكارا،وتلقوا كتبه بالإغفال والترك حتى إنها ليحظر بيعها بالأسواق، وربما تمزق في بعض الأحيان .[1]

1- جميل حمداوي، المرجع السابق، ص24.

وعليه، فقد تميز فقه النوازل في هذه الفترة باستعمال النظر والاستدلال والرأي والاجتهاد، و الأخذ بالمذهب الظاهري في ذلك.أما في الأندلس التي كانت تابعة للموحدين، فقد ظهرت النوازل والفتاوي السياسية التي خاضت في الوقائع المتعلقة بعلاقة المسلمين بالنصارى واليهود، وحكم الردة في حالتي الإكراه والقهر .ويعني هذا أن النوازل تتغير من عصر إلى عصر آخر، فتتلون بتلاوينه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والدينية.

– فقه النوازل عند المرينيين و زيانيين و الحفصيين:

عرف عصر بمجموعة كثيرة ألفت في فقه النوازل التي إن دلت على شيء، فإنما تدل على مدى انتعاش الاتجاه النوازلي في المغرب والأندلس وشمال أفريقية .ومن بين هذه الكتب نذكر:كتاب (الأجوبة) لأبي الحسن علي بن عبد الحق الزرويلي الشهر بالصغر(ت 917 هي)،كتواب (الأسئلة والأجوبة)لأبي سعيد الرعيني الفاسي(ت 997 هي)؛ وكتاب(الفتاوى) للإمام محمد المشذالي البجائي(ت 166 هي)؛ و كتاب(الشافي فيما وقع من الخلاف بين التبصرة والكافي)لعبد الله بن علي بن سلمون(ت 941 هي)؛ وكتاب(العقد المنظم للحكام)للقاضي أبي القاسم سلمون بن علي بن سلمون الكناني الغرناطي(ت 966 هي)، وكتاب(النوازل) لأبي عبد الله محمد بن الحاج العبدري 993 (هي)، وكتاب(جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام)، ويعرف أيضا بـ: (نوازل البرزلي)، لأبي القاسم بن أحمد البلوي القرواني الشهر بالبرزلي المتوفى سنة (841هـ).

المحاضرة الخامسة: أهمية كتب النوازل بالنسبة للدراسات والبحوث التاريخية.

تعد كتب النوازل من المصادر الهامة التي لا غنى للباحث عنها، فمن خلالها يطلع المؤرخ على أحداث وإشارات واقعية وصريحة غفلت عنها المصادر التاريخية، وبالتالي هي مادة علمية تاريخية واجتماعية وحضارية مهمة لمعرفة ظروف المغرب الإسلامي عبر فترات واسعة من تاريخه الحضاري في جميع مناحي الحياة. ويمكن للمؤرخ الاستفادة من كتب النوازل مع تجريد النازلة من مضمونها الفقهي والتركيز على ما هو تاريخي.

وبالرغم من تزايد الاهتمام بنصوص النوازل فإن استعمالها في الأبحاث التاريخية لا يزال محدودا ولم يحقق بعض التراكم المنشود، و هذا راجعا إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه المؤرخ، و التي تجعل من متون النوازل مادة علمية غير ميسرة تقتضي القيام بجملة من الإجراءات القبلية تهدف إلى إعداد متن النازلة كمادة إخبارية، و تجريده من الصبغة الفقهية التي تطبعه، ولكن حتى بعد القيام بذلك فإنه لا يمكن القول أن هذه المادة قد أصبحت صافية الاستعمال، بل الملاحظ أن متون النوازل تقدم مشاكل منهجية استعصت على الباحثين محاصرتها كلية.

كما أشار الدّارسون[1] منذ مدة، إلى أهمية النوازل الفقهية في التعرف على مختلف التفاعلات بين أفراد المجتمع، نظرا لما تثيره من أسئلة تتعلق بتفاعل مختلف مُكّوناته وفعّالياته وما تتناوله من قضايا تتصل بالحياة الدينية والروحية والعلمية للمجتمعات، وهي مواضيع لا تُتيح المصادر التقليدية إمكانية التطّرق إليها دائما .

وتكمُن أهمية الفتاوى كذلك في إمكانية اعتبارها تدوين للتاريخ من قبل المفتي، فيجد المؤرخ بذلك القضية المفتى فيها، جاهزة ومُوثقة بشكل رسمي لا يتطرق إليه الشك من حيث الوقوع أو عدمه، حيث غالبا ما تكون منتهية بختم مؤرخة باليوم والشهر والسنة. فهي بذلك سجّل للأحداث الواقعة عن طريق

---

1 – للمزيد من التفاصيل حول الحياة الاجتماعية من خلال النوازل أنظر: – مسعود كربوع، **كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، العدد9، مارس2014م، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص49-77.

طرفين، هما السائل والمجيب، وهذا السرد التاريخي للسؤال والجواب، يُمكّن المؤرخ من حل الإشكال التاريخي للحادثة المطروحة، خاصة وأن القائمين بالفتوى هم علماء بالدرجة الأولى في مجال اختصاصاتهم، مهما اختلفت أساليبهم أو تعقدت اصطلاحاتهم، فإنّهم يكتبون ويُدوّنون علوما لها أثرها الفعّال في حياة الإنسان.[1]

إن المخزون المعرفي الذي تختزله كتب النوازل يبرز قدرة الشريعة الإسلامية على مسايرة المتغيرات الزمانية والمكانية، مع ما توفره من دراسة لمختلف المعاملات والأحداث التاريخية.

وهذا المستشرق الألماني جوزيف شاخت J.Schacht في دراسته عن تطور القانون الإسلامي، يعتبر كتب النوازل منجما بكرا، يلتزم الرُجوع إليه والاستفادة منه في جل الأبحاث التاريخية الخاصة بالغرب الإسلامي .[2]

أمّا الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش،فيرى أنّ كتب الفقه والنوازل ورسائل الحسبة، بما تتضمنه من عقود مختلفة ونصوص ثمينة، تُساهم في ردم بعض الثغرات، فتكشف عن جوانب هامة من الأحداث التاريخية، ومنه فلقد عمل فقهاء المغرب والأندلس من خلال تدوين النوازل الفقهية ،على تقديم نصوص تاريخية، لا يجب إغفالها أو التقليل من أهميتها، في أي مشروع يُراد من خلاله معالجة إشكالية تاريخية تخصُّ الغرب الإسلامي ومجتمعاته، فعدم أخذ هذه النصوص بعين الاعتبار، قد يدفع بالباحث إلى مزالق منهجية تُؤدي إلى الوصول إلى خُلاصات غير دقيقة[3].

لقد حظيت كتب الفتاوي والنوازل في الكتابة التاريخية المعاصرة باهتمام متزايد، لسد بعض الثغرات وإزالة بعض الغموض، الذي بلغته معرفتنا عن تاريخ المجتمع المغاربي خلال العصر الوسيط، من خلال المصادر التاريخية الأخرى، حتى أصبح كل عمل يتجاهل هذا النوع من المصادر، يعتبر عملا غير مستوف حقه لم يكتف هنا الباحث إبراهيم القادري بوتشيش في الإشارة إلى أهمية كتب النوازل، في دراسة تاريخ

---

1 – مسعود كربوع، المرجع السابق، ص49 و مايليها.

2 – نفسه.

3 – نفسه.

الغرب الإسلامي، بل تعدّى ذلك ليجزم أن هناك جُزئيات تاريخية، أهملت تماما في المصادر التاريخية الأخرى، ولم نجد الإشارة لها إلا من خلال كتب النوازل المختلفة، وذلك من خلال دراسته الموسومة "بالنوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (5-6هـ/ 12-13م)" ، حيث يرى كذلك أنه بالرغم من الطابع الفقهي للنازلة، فإنها تكتسي في ميدان الدراسات التاريخية بعدا هاما، لما تتميز به من عفوية صدورها وبراءة مصدرها، فهي لم تظهر عن سُلطة رسمية، ولم تتلون بلون إيديولوجي أو سياسي، فابتعاد المفتي عن السُلطة الحاكمة، يجعل من النازلة نصا تاريخيا مُحايدا، يفوق أحيانا قيمة النّص التاريخي نفسه، ويُمكّن من إعادة البناء التاريخي بناء منطقيا، ولكن رغم الأهمية التاريخية الواسعة لهذا النوع من المصادر، إلاّ أنّها وُضعت أساسا للفتوى، لا كمادة تاريخية، لذا نجد الفقيه يكتفي بسرد المسألة والإجابة عنها، دون إخبارنا بمدى استجابة السائل أو المجتمع للحكم الصادر تجاهها، وهو الأمر الذي يجعل الباحث يقف أمام عدة إشكاليات، فيما يتعلق بتحويل المادة الفقهية إلى مادة تاريخية طبيعية تخدم الجانب المعرفي للموضوع.[1]

ومن العراقيل التي تُواجه المؤرخ عند محاولة الاعتماد على النوازل الفقهية في كتابة فصول تاريخية لزمان ومكان معينين، غياب اسم المفتي الذي وجه إليه السُؤال، دون أن يحمل النّص إشارة لتاريخ ومكان السؤال، وهو ما يُصعّب من عملية تحقيب النازلة، مما يجعل الإفادات التاريخية المستخلصة، غالبا ما تكون غير متزامنة مع الوقائع التي يرى الباحث أنها تُؤرخ لها غير أن أهم إيجابيات الخطاب الفقهي الذي تفتقر إليه الكثير من المصادر الأخرى، هو أن الباحث والمؤرخ يُسلّم بصدقها، دون أن يعتريه أي شك في الوقائع الّتي تسردها.[2]

إنّ الاهتمام بالنوازل الفقهية في الدراسات المعاصرة، توزع بين التحقيق والتوظيف التاريخي، فمُعظم الباحثين والمؤرخين في النوازل ضعاف في التكوين الفقهي، كما أن المتخصّصين من الفقهاء وأهل

---

1 - مسعود كربوع، المرجع السابق، ص49 و مايليها.

2 - نفسه.

الاختصاص الشرعي، يغفلون البعد التاريخي لها ، وهذا ما يدفع إلى ظهور جانب منهجي يجمع بين الطرفين، للوصول إلى حقيقة ما تنفرد به المؤلفات النوازلية من حقائق تاريخية[1].

إن ظهور الاتجاهات الجديدة في كتابة التاريخ، والتي تهتم بدراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية من حياة المجتمعات، دفعت بالدّارسين بشكل عام من مُستشرقين ومغاربة ،إلى البحث عن مصادر ثرية، تُعوّضهم ذلك النقص الظاهر في مصادر الأرشيفات والحوليات، ومن هذا المنطلق بدأ اهتمام بعض الباحثين بالفتاوى والنوازل الفقهية بوصفها مادة غنية بمعطيات الزّمان والمكان، حيث لامراء في أن علم الفقه، الذي تندرج ضمنه هذه المصادر يُشكل أحد أبرز مكونات الحياة العلمية في تاريخ حضارة الغرب الإسلامي، وبالرجوع إلى كتب التراجم المغربية والأندلسية، يتضح لنا حجم التراث الفقهي المالكي، الّذي خلّفه علماء المغرب الإسلامي منه ما أصبح متداولا بفضل المجهود التحقيقي الجبّار الذي بذله ثُلّة من الباحثين في العقود الأخيرة .فمن المتعارف عليه بين المهتمين بدراسة التاريخ الاقتصادي لمنطقة الغرب الإسلامي، أن قلّة الوثائق والمصادر تعتبر من أولى المشاكل، الّتي تُواجه الباحث في هذه الدراسات، وقد أصبح المؤرخ المختص في هذا المجال، إن هو أراد تجاوز هذه العقبة وتلبية حاجيات بحثه العلمية، أن يبحث عن مصادر جديدة، ويُنّقب عن وثائق غميسة تسُدّ بعض الثغرات في المادة التاريخية المتوفرة، وفي هذا الإطار اتجهت عناية الباحثين إلى ما تحتويه كتب النوازل من معطيات في الدراسات التاريخية الاقتصادية، لتتحول بذلك من مصادر جافة لتصبح ضمن المصادر الدفينة.[2]

---

1 – نفسه.

[2] – مسعود كربوع، المرجع السابق، ص49 و مايليها.